

واقع السياسة النقدية في الجزائر

The reality of monetary policy in Algeria

عصام خالدي¹، خشمان الخنساء²¹ كلية العلوم الاقتصادية - جامعة المسيلة aissam.khalidi@univ-msila.dz² كلية العلوم الاقتصادية - جامعة البليدة 02 ، khansakho@gmail.com

ملخص:

تهدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم الجوانب النظرية للسياسة النقدية وأهم السياسات النقدية المستخدمة سواء كانت انكماشية أو توسعية من خلال عرض وتحليل المؤشرين الكتلة النقدية ومعدل الاحتياط الاجباري والتي تدل على نوع السياسة المستخدمة من قبل البنك المركزي الجزائري في كل مرحلة من مراحل الاقتصاد الجزائري وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها الدعوة إلى دفع السياسة النقدية حول استعمال النقود الالكترونية ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية : سياسة نقدية ، سياسة انكماشية ، سياسة توسعية ، معدل الاحتياط الاجباري، كتلة نقدية.

Abstract:

This study aimed to identify the most important theoretical aspects of monetary policy and the most important monetary policies used, whether deflationary or expansionary, by presenting and analyzing the two indicators, the monetary mass and the compulsory reserve rate, which indicate the type of policy used by the Central Bank of Algeria at every stage of the Algerian economy. With a set of recommendations, the most important of which is the call to push the monetary policy on the use of electronic money and to achieve the objectives of the study the researcher relied on the descriptive analytical approach.

Keywords: monetary policy, deflationary policy, expansionary policy, compulsory reserve ratio, monetary bloc.

1. مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المتاحة التي تستخدمها السلطة النقدية، والتي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من الوسائل .

وتنقسم السياسة النقدية إلى سياسة توسعية وأخرى انكماشية ، فالأولى تسعى إلى الزيادة من كمية النقود المعروضة لينخفض معدل الفائدة مما يسمح بزيادة الإقراض، أي زيادة حجم النقود في السوق، مما يعني ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في السوق. أما الثانية فتهدف إلى كبح النقود المتداولة والحد من القروض مما يؤدي على ارتفاع معدلات الفائدة فيتقلص حجم القروض التي تمنحها البنوك سواء تلك الموجهة للاستهلاك أو الموجهة للاستثمار.

2. مفاهيم عامة

1.2 مفهوم السياسة النقدية:

التعريف الأول¹: " تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بعين الاعتبار لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم من جهة لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. كما أنها تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود ألك التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسة للرقابة على النقود، معدلات الفائدة وعلى شروط القروض. ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية، بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، وخفض التضخم أو رفع سعر صرف العملة الوطنية. أو توسعية تسعى لزيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة، تشجيعا لزيادة الاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام".

التعريف الثاني²: "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو من أجل ملائمة الظروف الاقتصادية المحيطة".

التعريف الثالث³: " الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من اجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومي نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة

الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي".

التعريف الرابع⁴: يرى كينت (Kent) بأن السياسة المالية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل، وبنفس الاتجاه يرى براتر (Prather) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة.

2.2 أهداف السياسة النقدية⁵:

تسعى السياسة النقدية دوماً إلى بلوغ الأهداف العامة أو النهائية التي تسعى لها دوماً السياسة الاقتصادية العامة، وبلوغ تلك الأهداف النهائية لن تأتي إلا من خلال المرور بأهداف وسيطة تعتبر حلقة الوصل بينهما.

❖ الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

تعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية وتمثل هذه الأهداف في:

- **المجتمعات النقدية:** هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة حيث يهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية.

- **معدلات الفائدة:** تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفاً وسيطاً للسياسة النقدية إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود.

وبالتالي فإنه من الصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياسة النقدية، من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحدها.

- **سعر الصرف:** يستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضماناً لاستقرار وضعية

البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات.

❖ الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

من بين الأهداف النهائية للسياسة النقدية نذكر:

● **الاستقرار النقدي:** يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني.

● **التوظيف الكامل:** هناك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية ويراد بذلك هو أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للمواد الطبيعية والبشرية .

● **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز.

● **تحقيق معدلات نمو اقتصاد مرتفعة:** تعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من ارتفاع مستوى الأسعار المحلية.

● **استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية:** من المعروف أن اقتصاديات الدول وخصوصا تلك التي تنتهج النظام الاقتصادي الرأسمالي تمر عادة بما يسمى بدائرة التقلبات الاقتصادية حيث يشهد خلالها الاقتصاد مراحل مختلفة مثل مرحلة الانتعاش ومرحلة الركود، ومما لا شك فيه أن مرور اقتصاديات الدول بهذه المراحل يؤثر على اقتصاديات الدول وخصوصا مرحلة الركود التي تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف يمكن للسياسة الائتمانية أن تلعب دورا هاما في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الركود وسياسة ائتمانية تقييدية في ذروة الرواج والتي يصاحبها عادة معدلات تضخم مرتفع.

3.2 أنواع السياسة النقدية⁶:

في هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من السياسة النقدية هما:

- **السياسة النقدية الانكماشية:** يهدف هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني أساسا منها اقتصاد بلد ما، وبالتالي فإن هدف السياسة النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق أدوات نقدية، أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي، وبالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.
- **السياسة النقدية التوسعية:** تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي، وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنه زيادة دخول الأفراد والمؤسسات، وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء.

3. أدوات السياسة النقدية⁷:

مع انتقال النظام المصرفي إلى حالة فائض السيولة المصرفية منذ نهاية 2001، أصبحت بذلك مختلف أدوات السياسة النقدية لعشرية التسعينات من القرن الماضي غير مستعملة، بما فيها أداة إعادة الخصم. لذلك أعاد تنشيط الاحتياطي الإجمالي بالتعليم رقم 01-01، الصادرة في 11 فيفري 2001. أما فيما يخص التطورات التي جاء بها الأمر -03-11 حول أدوات السياسة النقدية، فالملاحظ أن المواد، 41، 42 و 43 أعادت صياغة نفس الأدوات الواردة في قانون النقد والقروض والمتعلقة بإعادة الخصم والأخذ على سبيل الأمانة (المادة 41)، أداة التسيقات (المادة 42)، أداة القروض بالحساب الجاري (المادة 43)، وعمليات السوق المفتوحة (المادة 45)، لكن مع تعديلات مهمة يمكن توضيحها في ثلاث نقاط:

- أن هذا التعديل ألغى الجوانب التفصيلية لاستعمال هذه الأدوات الواردة في قانون النقد والقروض -90-10، سواء أتعلم الأمر، بأنواع السندات والقروض التي تكون محلا لهذه الأدوات، أو

المدة، أو طبيعة الضمانات والنسب. وترك الأمر لـ لس النقد والقرض لتحديد نظام سيصدر عنه بنص المادة 41 من الأمر -11 03، والتي نصت على: "يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض كفاءات وشروط إعادة الخصم وأخذ ووضع تحت نظام الأمانة أو تسبيقات من سندات بالعملة الوطنية من قبل بنك الجزائر". كما نصت المادة 45 من نفس الأمر دائما على: "يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص سندات عمومية وسندات خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح تسبيقات....". لكن عمليا بقي هذا النظام وهذه الشروط غائبين إلى غاية إصدار النظام رقم -02 09، المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها في 26 ماي 2009.

● إلغاء القيد الوارد في المادة 77 من قانون النقد والقرض -10 90، إذ نصت الفقرة الثانية من المادة 41 من الأمر -11 03، على: "وتحدد حسم العمليات المنصبة على السندات العمومية التي يقوم بها البنك المركزي والمنصوص عليها في المواد السابقة، وفقا لأهداف السياسة النقدية"، ما يفتح المجال واسعا لإمكانية عودة التمويل غير المباشر لميزانية الدولة، خاصة إذا تطورت الأوضاع الاقتصادية باتجاه شح الموارد وهو ما نشهده حاليا. أضف إلى ذلك، نصت المادة 46 من نفس الأمر في فقرتها الثالثة على: "كما يخصص لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية، تسبيقا يوجه حصريا للتسيير النشط للمديونية الخارجية"، ويعتبر تعديلا عميقا لنص المادة 78 من قانون النقد والقرض -10-90، لأنه يفتح المجال لعودة التأثير المباشر والسلبى لدائرة ميزانية الدولة على الدائرة النقدية، عن طريق تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي، ويعتبر تطورا خطيرا باتجاه تقليص استقلالية السلطة النقدية الممنوحة بموجب قانون النقد والقرض.

● إلغاء الأمر -10-03، للمادة 93 م77ن قانون النقد والقرض، والتي نصت على مختلف الجوانب المتعلقة بأداة الاحتياطي الإجباري، بالرغم من أهميتها الكبيرة خلال هذه المرحلة لبروز فائض السيولة المصرفية، وعدم استعمال باقي الأدوات الأخرى. ثم قام مجلس النقد والقرض بعد أقل

من سنة من صدور الأمر -11 03 بإعادة إدراجها بإصدار النظام رقم -04 02 المؤرخ في 4 مارس 2004، والذي يحدد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإجباري. أصبحت أداة الاحتياطي الإجباري لو حدها غير كافية للتأثير فعليا في فائض السيولة المصرفية، لذلك تم إدخال أدوات أخرى غير مباشرة، تتمثل في استرجاع السيولة عن طريق النداء للعرض (بموجب تعليمة بنك الجزائر رقم -02 في 11 02 أبريل 2002)، وتتم عملية استرجاع السيولة لفترة 7 أيام، وثلاثة أشهر، وبدء انفي 2013، تم إضافة استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر. كما تم في سنة 2005، إدخال أداة جديدة لامتناس فائض السيولة المصرفية، هي تسهيله الودائع المغلة للفائدة (بموجب تعليمة بنك الجزائر رقم -04 في 14 05 جوان 2005)، لكن بالرغم من تكثيف استخدام هذه الأدوات لتتلاءم مع فائض السيولة المصرفية، قام بنك الجزائر بإدارتها واستخدامها على غرار باقي عمليات السياسة النقدية بلوائح قانونية متفرقة إلى غاية سنة 2009، تاريخ إصدار النظام رقم 02-09 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، أدواتها وإجراءاتها، والمؤرخ في 26 ماي 2009.

4. واقع السياسة النقدية في الجزائر :

1.4 الكتلة النقدية في الجزائر:

الجدول التالي يوضح مسار الكتلة النقدية في الجزائر للفترة من (2012 - 2018)

(القيم بملايير الدينارات نهاية الفترة)

الكتلة النقدية M	السنوات
11015.1	2012
11941.5	2013
13686.8	2014
13704.5	2015
13816.3	2016

الباحث: نشرة البنك	14132.3	أفريل 2017	من إعداد بالاعتماد على المركزي
	14712.6	أوت	
	1473.8	سبتمبر	
	15036.9	نوفمبر	
	14974.6	ديسمبر	
	15485.3	جانفي 2018	
	15735.3	فيفري	
	15638.3	مارس	

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الكتلة النقدية سجلت ارتفاعا من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2012 ما قيمته

11015.1 مليار دج إلى 15735.3 مليار دج فيفري من سنة 2018، وهذا راجع تطبيق السياسة نقدية توسعية في بعض السنوات وسياسة انكماشية في بعض السنوات ، حيث شهدت سنة 2013 ارتفاعا طفيفا في الكتلة النقدية قدرت ب 926.4 مليار دج حيث استمرت هذه السياسة إلى شهر نوفمبر حيث بلغت الكتلة النقدية 15036.9 مليار دج كسياسة توسعية قابلتها سياسة انكماشية في شهر ديسمبر بانخفاض ما قيمته 62.3 مليار دج، ثم عاودت في تطبيق السياسة التوسعية سنة 2018 بالارتفاع طفيف بقيمة 510.7 مليار دج .

• معدل الاحتياطي الإجباري:

الجدول التالي يوضح مسار معدل الاحتياطي الإجباري المفروض على البنوك من طرف البنك المركزي للفترة من (2012 - 2018):

الجدول رقم () : جدول يوضح معدل الإحتياطي الإجباري من سنة 2012 إلى 2018.

السنوات	معدل الاحتياط الإجباري
2012	11%
2013	12%

2014	12%
2015	12%
2016	8%
2017	4%
2018	8%

من إعداد: الباحثان بالاعتماد على نشرة البنك المركزي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود ارتفاع سنة 2012 في معدل الاحتياطي الإجمالي بنسبة 11% مع ارتفاع طفيف سنة 2013 بمعدل 01% ويستمر هذا الارتفاع إلى سنة 2015 وهذا ما يفسر بتطبيق السياسة الانكماش ، يقابله انخفاض في المعدل سنة 2016 بنسبة 4% ويستمر إلى سنة 2017 ليصبح معد الاحتياط لإجمالي 4% أي تخفيض المعدل ليصبح 4% كتطبيق لسياسة التوسعية ، ليقابل بالارتفاع بسنة 4% كعودة للسياسة الانكماش .

4. خاتمة

مرت الجزائر بعدت مراحل انطلاقا من سياسة نقدية في ظل اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق. فقد عرف الجهاز المصرفي تطورا كبيرا متبوعا بالعديد من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .

وقد كان للدراسة القياسية نصيب من هذا البحث حيث حاولنا القيام بدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2012-2018 والتي كانت متغيرات دراستها الكتلة النقدية ومعدل الاحتياطي الإجمالي. وفي الأخير يمكننا القول بأن الجزائر استخدمت في كل مرحلة من المراحل نوع من أنواع السياسة إلا أنها لم تنجح على حد كبير لذا يستوجب توفير البيئة وإعطاء حرية أكبر للبنك المركزي عن طريق التشريعات القانونية أو من ناحية الممارسات الميدانية

كما لابد من مقابلة السياسة النقدية بسياسة اقتصادية وتنويع الاقتصاد والقضاء على السوق الموازي بإعادة تغيير العملة للقضاء على الاقتصاد الموازي والدفع نحو استعمال النقود الائتمانية للقضاء.

5. قائمة المراجع:

- ¹ عاتق حنان وصاري زهيرة، تأثير خطر معدل الفائدة على السياسة الاقتصادية، الملتقى الدولي "السياسات الاقتصادية في الجزائر" واقع وآفاق، تلمسان يومس 29-30 ديسمبر، 2004، ص 01.
- ² عبد المولى، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، طبعة 1998، ص 277.
- ³ أحمد فريد مصطفى، سهير السيد، "السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو"، ميثاق الجامعة الإسكندرية، طبعة 2000، ص 37.
- ⁴ مرغاد لخضر وحوحو فطوم، فعالية السياسة النقدية والمالية في أداء الأسواق المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، العدد 03، جانفي 2015، ص 09.
- ⁵ بن نافلة نصيرة، فعالية السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة ما بين (1970-2014)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 03، 2018، ص ص 188-189.
- ⁶ عمر قبو وكمال قسول، دور السياسة النقدية غير التقليدية في تحفيز الاقتصاد عرض تجارب دولية، الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 05، جانفي 2019، ص 52.
- ⁷ شلغوم عميروش، فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-جوان 2015) دراسة تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2017، ص ص 39-39.